الشراكة الأورومتوسطية فرص وتحديات

«آثار نقل التكنولوجيا والمعلوماتية من الضفة الشمالية للبحر المتوسط إلى الضفة الجنوبية»

أ/ عبد الرزاق بن الزاوي(*)، د/ لخظر مرغاد(*)، أ/ محمد شنشونة(*)

ملخص:

دخلت الدول المتوسطية مرحلة جديدة بعد إبرامها لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، يفترض أن يكون العائد فيها لصالح طرفي ضفتي المتوسط، إلا أن الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين الطرفين أعاقت نوعا ما هذه الاتفاقات مما أدى إلى التخلي عن مبدأ الشمولية في إطار إبرام الاتفاقيات وتغييرها بإبرام اتفاقيات ثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط ذات مجالات متعددة اجتماعية ثقافية، اقتصادية وعلمية، ولعل من ابرز مجالات التعاون هو المجال العلمي من خلال مشاريع متعددة تهدف إلى تطوير الأنظمة التعليمية والتقنيات التكنولوجية عبر وسائل متعددة مباشرة كالاستثمار المباشر في دول الجنوب و ما يصاحبه من نقل للتكنولوجيا إلى دول الجنوب، وغير المباشر من خلال استيراد هذه التكنولوجيا من دول الشمال، إلا أن نجاح هذه المشاريع مرهون بالإرادة السياسية والاقتصادية القوية لدى جميع الأطراف، فدول الجنوب مطالبة بتوفير مناخ اقتصادي وتعليمي حديث يستطيع استيعاب هذه التكنولوجيات و التقنيات المتطورة، ودول الشمال مطالبة بصدق النية في محاولة إلحاق دول الجنوب بالركب لا جعلها دول تابعة تقتات من بقايا الصناعات الأوروبية.

Résumé

Après la signature de la convention du partenariat euro méditerranéen, les états de la méditerranée ont été entrضes dans une nouvelle étape qui se pose que le bénéfice sera cumin entre eux. Mais le grand écart technologique entre les pays de nord et les pays de sud à entravé l'abouti de ces accords, ce qui résulte

(*) أستاذ بقسم الاقتصاد بجامعة بسكرة ـ الجزائر

l'abjuration du l'exhaustivité dans le cadre de la ratification des convions, et le changer par des conventions duales entre les états d'Eu et les états du sud dans plusieurs domaines, social, culture, économique, scientifique…

Le coté scientifique dans ces coopérations est le plus ressent à travers plusieurs projets pour un objectif de développement les systèmes éducatives et les techniques technologiques utilises dans les entreprises à travers l'investissement directe dans les pays du sud et l'investissement indirecte qui importe ces technologies des état du nord. Mais le succès de ces projets est gagé à la volonté politique et économique chez toutes les extrémités.

مقدمـــــة

يتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى نحو الاقتصاد المبني على المعرفة أو العلم والتكنولوجيا ، كما يزداد اعتماد النمو الاقتصادي والاجتماعي على المستوى التكنولوجي وعلى نمو هذا المستوى الذي يعتبر ضعفه ، وضعف نموه من أهم قضايا الاقتصاديات النامية ـ بما فيها دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ـ التي أدت على مر العقود الأخيرة إلى ازدياد نسبة البطالة وخاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد ، وضعف التنوع الاقتصادي ، وانخفاض معدلات النمو ، وهجرة العقول ورؤوس الأموال ، وزيادة المديونية . هذا كله يؤدي بالتالي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وعليه إلى عدم المقدرة على التنمية الاجتماعية والإنسانية في هذه الدول .

من هنا تكتسب عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية أهمية بالغة ، نتيجة لبطء النمو التكنولوجي وضعف مستواه في هذه الدول ، ويعد الإسراع في نشر التكنولوجيا عالمياً عاملاً قوياً من عوامل التقارب العالمي ، وهدفاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي العالمي .

وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر الظروف الحالية للهيكل السياسي والجغرافي حافزاً مهما لفتح منطقة التجارة الحرة بين دول المنطقة ، فارتفاع مستوى البطالة والركود في متوسط إيرادات الدخل وارتفاع معدلات الفقر لدول الجنوب

تدل على أن النمو السريع مهم وأساسي للاستقرار الاقتصادي والسياسي في كامل المنطقة. فبالنسبة لاقتصاديات دول الجنوب فإن تحقيق نسب عالية من النمو والقيام بتغيرات إيجابية في الإنتاج يعتمد على قدرتها في الاشتراك في الاقتصاد العالمي والمنطقة التجارية الحرة للبحر الأبيض المتوسط. إلا أن الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين دول الضفتين، وتباين خصوصية اقتصاديات دول الجنوب أعاقت نوعاً ما اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية مما أدى إلى ضرورة مساهمة دول الشمال في تطوير اقتصاديات دول الجنوب عبر عدة وسائل منها نقل التكنولوجيا إلى هذه الدول.

وعليه مما سبق فإن الإشكال الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا المقال هو :

ما هي الآثار والنتائج المتوقعة لاتفاق الشراكة الاورومتوسطية على مستوى الإنتاج والمنافسة التجارية في الشركات القائمة من خلال البرامج - والمناهج - التي تهدف إلى نقل التكنولوجيا والمعلوماتية من دول الضفة الشمالية إلى دول الضفة الجنوبية؟

سنحاول الإجابة على هدا التساؤل من خلال دراسة واقع نقل التكنولوجيا والمعلوماتية من شمال البحر المتوسط إلى جنوبه محاولين الوقوف على الايجابيات والسلبيات لهذا النقل، وكذا معوقات الانتقال مع اقتراح جملة من التوصيات ضمن هذا المجال.

I/ واقع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في دول الاتحاد الأوروبي

لقد قدرت الأمية في الاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠٠٠ للأشخاص الأكبر من ١٥ سنة بأقل من ١٪ ـ ٨٪ في البرتغال، و٣٪ في اليونان. وتخصص دول الاتحاد أجزاء معتبرة من النفقات العامة على التعليم بجميع أطواره، كما أن عدد الحواسيب المرتبطة بالإنترنيت أكثر من ١٢٥ لكل ١٠٠٠ نسمة، أما عن النسبة المتوسطة على الإنفاق على البحث العلمي فقد قدرت سنة ٢٠٠٠ ما بين ٢٪ و٨ر٢٪[1].

وقد كانت الدول الأعضاء تفضل العمل ضمن برامجها البحثية المستقلة عن البرامج المشتركة لأسباب عديدة ومختلفة، فنتج عن ذلك تعطيل معظم البرامج البحثية المشتركة حتى عام ١٩٧٣. غير أن الفجوة الكبيرة التي شعر بها الأوروبيين

بين أوربا والولايات المتحدة في المجال التكنولوجي، وازدياد هجرة الأدمغة من أوربا إلى أمريكا، أعاد التفكير مرة أخرى في ضرورة توحيد جهود البحث العلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفعلاً ففي عام ١٩٧٤، قام الاتحاد الأوروبي بتفعيل برنامج أولي يعرف باسم ESPRIT European Strategic Programme for Research and Development in Information Technology يهدف إلى التعاون بين الدول الأعضاء في مجال البحث العلمي والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات. و كان من أهم مزايا هذا البرنامج مشاركة القطاعات الصناعية في كل مراحله، كما اشترط اشتراك شركتين على الأقل من دولتين أعضاء في الاتحاد مع أحد الجامعات والهيئات البحثية المختلفة، وأن تساهم مجتمعات الدول الأعضاء بقيمة ٥٠٪ من قيمة البحث[٢].

وكان نتيجة هذا التوحيد أن تحسن أداء قطاع الصناعة وقدرته التنافسية من ١٧٪ إلى ٣٢٪ في ثلاثة أعوام.

وفي مرحلة لاحقة احتوى الإطار الخامس لهذا المشروع (١٩٩٨ـ٢٠٠٢) على ٤ برامج رئيسية تهتم بمجملها بمجالات البحث والتدريب والتطوير في المجال الصناعي بهدف:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- خلق مجتمع يتعامل بسهولة مع تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير القدرة التنافسية والنمو المستدام في قطاع الصناعة.
- المحافظة على سلامة البيئة واستدامتها.

وفي الإطار السادس والأخير لبرامج الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٢ـ٢٠٠٦)، تم التركيز على سبعة مناطق محورية منها الصحة والهندسة الوراثية، والتكنولوجيا الدقيقة، وعلوم الفضاء، والأمن الغذائي، والتنمية المستدامة، وتدعيم مجتمع مبني على معرفة أوروبية متفتحة.

وتشترك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تمويل الميزانية العامة للبرنامج وتشارك كل دولة من هذه الدول بنسبة ثابتة من إجمالي الناتج العام. وجدير بالذكر أن موازنة الاتحاد الأوروبي لدعم الإطار السادس للمدة من ٢٠٠٢-٢٠٠٦ تصل إلى ١٧ر٥ بليون يورو تمثل ٣ر٩٪ من قيمة الموازنة الإجمالية للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠١، وبزيادة مقدارها ١٧٪ من الدعم المالي للإطار الخامس. وإذا ما قورن مقدار الدعم المالي للإطار الحالي كنسبة من الدعم المالي للإطار الأول، وجد أن هناك زيادة كبيرة في قيمة الدعم للبحث العلمي والتطوير. فمنذ بداية الإطار الأول وحتى بداية الإطار السادس أي في أقل من عقدين من الزمان تضاعف التمويل بنسبة ٣٦٦٪.

معايير التقييم والمتابعة في التجربة الأوروبية:

يعتمد الاتحاد الأوروبي معايير عديدة لتقييم ومتابعة الأداء البحثي بكل جوانبه، منها المؤشرات التكنولوجية والمالية للأداء البحثي. ويعتبر مؤشر «كثافة البحث العلمي والتطوير» من أفضل المؤشرات المعروفة لتقييم فعالية نشاط البحث ويمثل نسبة الدعم المالي للحكومات.

أما معايير أداء العلوم والتكنولوجيا فتحتوي على ما يلي:

- الحصول على جائزة نوبل لكل مائة ألف باحث علمي ومهندس، وهو معيار للإنتاجية المنجزة.
- معيار المخرجات العلمية، مثل:

(أ) نسبة المنشورات العلمية لإجمالي المنشورات في العالم.

(ب) نسبة المنشورات لكل وحدة دعم مالي.

(ج)نسبة المنشورات لكل باحث.

- معيار المخرجات التكنولوجية، وتحديداً نسبة براءات الاختراع.
- معيار الأداء الاقتصادي، وتحديداً، نسبة الإنتاج لكل عامل، ونسبة التصدير.

II/ واقع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في دول جنوب المتوسط:

إن المجتمعات النامية و هي تسعى إلى تدعيم بنيانها الاقتصادي تجد نفسها اليوم أمام مجموعة من الاستحقاقات تحتل فيها إشكاليات المعرفة الرقمية موقعا مركزيا ، ذلك أن توطين التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال وتملك روحها وفلسفتها في ولوج عصر المعرفة ومجتمع المعلومات ليتصدران بكل تأكيد تلك الاستحقاقات و يحددان مدى ربح الرهانات التي تفرضها[٣] .

وقد حققت هذه البلدان تطورا مهما في مجال التعليم خلال القرن العشرين ، كما ساهمت سياسة محو الأمية بعض النجاح من خلال تعليم الأطفال في مرحلة التعليم الأساسية ، إلا أن هذا التطور لا يزال غير كاف للحاق بالركب ، فعدد الأميين في الدول العربية مثلا بلغ نحو ٧٠ مليوناً في العام ٢٠٠٥ ، ناهيك عن التفاوت النسبي بين الذكور والإناث ، حيث تشير أرقام الأمية إلى أن النسبة بين الإناث تصل إلى ٥ر٤٦٪ مقارنة بـ ١ر٢٥٪ بين الذكور ، وبلغت نسبة الأمية بين الأفراد ١٥ سنة فأكثر ٣ر١٨٪ على مستوى العالم لنفس العام. ويشار إلى أن الشخص الأمي حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» ، يعرف بأنه الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ ويكتب جملة بسيطة عن حياته.

وقد جاء في تقرير لليونسكو أن نسبة الأطفال الذين لا يترددون على المدارس الابتدائية ، في مصر (٤٢٪) ، وفي الأردن (١٢٪) هذا بينما لا تتجاوز نسبة الأمية في أوروبا (٣٪) . كما أن نصيب الفرد في سن التعليم من الإنفاق على التعليم في الدول العربية لا يتجاوز ٣٤٠ دولار في حين أن الإنفاق في البلدان المصنعة يصل إلى ٦٥٠٠ دولار[٤] .

كما يلاحظ الخلل الأساسي بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية ، وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى ، وينعكس ذلك على ضعف إنتاجية العمالة وتدهور أجورها ، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير هو ٢ر٠٪ من الناتج الإجمالي على عكس ما رأينا سابقا في البلدان المصنعة .

وبملاحظة الجدول التالي نلاحظ تطور وازدياد استعمال الحواسيب والانترنيت في بعض دول الضفة الجنوبية :

جدول ١ : مقياس التنمية البشرية ومؤشرات الفجوة الرقمية في بعض الدول المتوسطية

البلد	مؤشر التنمية البشرية ١٩٩٨	عدد الهواتف الثابتة (لكل ١٠٠٠ نسمة) ١٩٩٩	عدد الحواسيب الشخصية (لكل ١٠٠٠ نسمة) ١٩٩٩	عدد مواقع الانترنيت (لكل ١٠٠٠ نسمة) ٢٠٠٠	إجمالي عدد مستخدمي الانترنيت (بالألف)
الأردن	٠.٧١	٨٧	١٤	١	١٤
الجزائر	٠.٦٩	٥٢	٦	٠	٠
المغرب	٠.٥٨	٥٣	١١	٠	٢
تونس	٠.٧١	٩٠	١٥	٠	١٢
سوريا	٠.٦٥	٩٩	١٤	٠	١
فلسطين	–	–	–	–	–
لبنان	٠.٧٣	٢٠١	٤٦	١٢	٧٠
ليبيا	٠.٧٥	١٠١	٠	٠	١
مصر	٠.٦٣	٧٥	١٢	١	٧

المصدر : تقرير التنمية العالمي لعام ٢٠٠٢ .

يتطلب توليد ونقل واستثمار المعلومات معرفة اللغة الإنجليزية التي يتوفر فيها القدر الأكبر من المعرفة حاليا ، لهذا فإن توسيع انتشار المعرفة واستثمارها عربيا باللغات الغربية أصبح هذا من ضروريات التنمية .

وبالفعل بدأت عدة مخابر هذا العمل في العالم العربي، ومثال ذلك أعمال مخبر ومركز IBM في القاهرة و في الأردن وكذلك نفذت أعمال هامة في هذا المجال خاصة في معهد الدراسات والأبحاث في التعريب المغرب ISRA و JNI في الجزائر و CNI في تونس. غير أن الحديث عن واقع تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي عربيا يقودنا إلى جملة من الملاحظات:

- أن الانترنيت رغم انتشارها الواسع في الأوساط العربية - لا تزال بعيدة الاستخدام المباشر في مجال التنمية حيث أن العلاقة بين التنمية وتوليد المعرفة واستخدامها أصبحت واضحة.

جدول ٢ : نسب مستخدمي الأنترنيت في جنوب المتوسط

البلد	عدد المشتركين	عدد المستخدمين لكلّ حساب	عدد المستخدمين	النسبة من عدد السكّان
لبنان	٧٥.٠٠٠	٣.٥	٢٦٢.٥٠٠	٦.٥٦
فلسطين	١٢.٠٠٠	٥	٦٠.٠٠٠	٣.٥٣
تونس	٧٠.٠٠٠	٤	٢٨٠.٠٠٠	٢.٨٩
مصر	٧٠.٠٠٠	٨**	٥٦٠.٠٠٠	٠.٨٢
الجزائر	٤٥.٠٠٠	٤	١٨٠.٠٠٠	٠.٦٠
سوريا	٨.٠٠٠	٤	٣٢.٠٠٠	٠.١٨

المصدر: محمد مراياتي، «منظومة المعلوماتية في الوطن العربي - الفرص والتحديات مع بداية القرن الحادي والعشرين» مجلة المعلوماتي العدد الخاص ١٩٩٩.

- أن التبادل بين الدول النامية في مجال المعلومات يكاد يكون غائبا بسبب ضعف البني التحتية وغياب منظومة معرفية للمجتمع.

- إن التحول الكبير في الفكر الاقتصادي يقتضي إعادة النظر في الكيفية التي نعيش ونعمل بها من خلال تبني أساليب جديدة وصياغة مبادئ وأنظمة عمل تواكب التغيرات الجذرية التي يعرفها العالم اليوم.

ولذلك يتعين على الدول النامية أن تبني مخططاتها التنموية على أساس توليد واستخدام المعرفة، وأن ترسم سياستها الاستراتيجية على نحو يحسن من وضعها التنافسي أو على الأقل يخفف من الآثار السلبية.

وبالرغم من تسارع وتيرة الابتكارات الحديثة مع بداية الألفية الثالثة، لا يزال بالإمكان الاستفادة من جهود استيراد التكنولوجيا لدى دول الجنوب، وبناء قاعدة لتطوير التكنولوجيا المحلية تتلاءم والظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب عملية البناء مجموعة متكاملة من المقومات البشرية المؤهلة لتطويع التكنولوجيا المستوردة خدمة لأبحاث صناعية عديدة بدلا من الاقتصار على تراخيص الاستيراد وشراء براءات الاختراع.

III/ آليات نقل التكنولوجيا والمعلوماتية ضمن اتفاق الشراكة الأورومتوسطية[٥]

لقد سطرت اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية جملة من المشاريع التي تهدف إلى محاولة تطوير البرامج الصناعية لدى دول الجنوب، ومحاولة إلحاقها بالركب التكنولوجي المتطور، ومن بين هذه المشاريع:

١/ التكنولوجيا والابتكار الأورو- متوسطي

والمستفيدون من هذا البرنامج ينتمون لثلاث مستويات مختلفة:

- الهيئات الوطنية المتوسطية والأجهزة العامة لصنع القرار.
- الهيئات الوسيطة التي تدعم المشروعات بمجالي الابتكار والتكنولوجيا.
- الشبكات التي تجمع أقطاب التفوق، مراكز الأبحاث ومشاريع العملاء المبتكرة في صورة عناقيد في إطار شراكات إقليمية أو شبه إقليمية.

وسوف تتضمن الأنشطة ذات الأولوية التي يتم تنفيذها في إطار هذا البرنامج بالشركاء المتوسطيين الآتي:

١ . تحليل سياسات الابتكار المتوسطية التي تنتهجها الدولة ودعم التوصل لمنهج إقليمي ؛

٢ . تنظيم لقاءات للنشر ، المعلومات والاتصالات بمجالات الابتكار ، نقل التكنولوجيا والتواصل عن طريق المؤتمرات ، لقاءات وورش عمل في مجالات مثل الأدوات المالية وحماية الملكية الفكرية تطوير بناء القدرات والتدريب فيما يتعلق وأوجه التبادل بين الإدارات الأوروبية والمتوسطية ، المؤسسات الوسيطة مثل مراكز الابتكار والتكنولوجيا(ITC) وعناقيد المشروعات المبتكرة لتعزيز الأساليب ، الاستراتيجيات والعمليات المبتكرة (مثل خطط العمل) ؛

٣ . دعم تنفيذ مشروعات إقليمية أو شبه إقليمية في مجال الابتكار عن طريق تعريف الشراكات القطاعية ، التبادلات الأورومتوسطية ، إدارة عناقيد المشروعات وتنفيذ روابط صناعية/ بحثية لتدعيم حضانات الأعمال والمجمعات العلمية .

وفي هذا السياق ، تتمثل المهام التي سيتم القيام بها في إطار البرنامج فيما يلي :

- تطوير آلية مناسبة للحوافز المالية والضريبية .
- تحسين قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعريف أساليب تحقيق ابتكار مناسب على مستوى الشركات .
- انتقاء تقنيات ابتكارية قائمة وتعديلها بحيث تتناسب مع الاحتياجات والأولويات النوعية للمشروعات .
- تيسير وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للذكاء الاقتصادي والتكنولوجي بواسطة قنوات مناسبة مثل الهياكل التحتية القائمة لدعم المشروعات ، بما في ذلك البوابات على شبكة الإنترنت ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، غرف التجارة ، مجمعات التكنولوجيا وحضانات الأعمال .
- تقوية مشاركة الأعمال في البرامج الوطنية والدولية التي تهدف لإقامة تعاون ، نقل التكنولوجيا ، تقاسم المعرفة ، والقياس .

- تعزيز مشاركة الأعمال في المشروعات الدولية لإعادة البناء والتنمية التي تشجع الاستخدام التجاري للمعرفة والتكنولوجيا .
- دعم تمثيل مصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتوسطية في العملية السياسية والتشريعية عن طريق تسهيل إجراء مشاورات دورية بين اتحادات الأعمال مثل يومسي، ورفع مستوى كفاءتها في الابتكار عن طريق التدريب

٢/ برنامج الشبكة الأورو ـ متوسطية لوكالات إنعاش الاستثمارات

يتمثل الهدف الشامل لهذا المشروع في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الشركاء المتوسطيين الأثني عشر، سواء من الاتحاد الأوروبي أو من شركاء متوسطيين آخرين، عبر توطيد التعاون بين وكالات إنعاش الاستثمارات الأوروبية والمتوسطية.

ويتمشى المشروع مع إعلان برشلونة، الذي يؤكد «أهمية خلق بيئة مشجعة للاستثمار، وبصفة خاصة من خلال الإزالة التدريجية للعوائق أمام مثل هذا الاستثمار الذي يمكن أن يؤدي لنقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والصادرات»

يتألف هذا البرنامج من ثلاثة مكونات رئيسية :

- تقوية قدرة وكالات إنعاش الاستثمارات المتوسطية عبر التدريب وأنشطة التبادل.
- إقامة شبكة عمليات لوكالات إنعاش الاستثمارات الأوروبية والمتوسطية عبر الاتصال بين المؤسسات (موقع على الإنترنت، نشرة إخبارية، الخ).
- إنعاش الاستثمارات على المستوى الإقليمي عن طريق أنشطة إعلامية متبادلة، مواد ترويجية، ومشاركة مشتركة لعدة وكالات أورو ـ متوسطية في لقاءات الترويج. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت دراسة متعمقة حول التدفق القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الشركاء المتوسطيين. وتضمنت نتائج هذه الدراسة، التي عرضت على الوزراء خلال مؤتمر ليماسول، توصيات ومقترحات للعمل، سيتم تحليلها في إطار البرنامج الإقليمي.

ويتمثل الهدف متوسط المدى للبرنامج في تطوير المزيد من الأنشطة التشغيلية مثل وضع برنامج استثمارات، وتقديم عروض إيضاحية في مستهل الحلقات الدراسية؛ المؤتمرات ودورات التدريب المعتادة. وهذا يجب أن يدعم مصداقية وكالات إنعاش الاستثمارات المتوسطية، والمساعدة في التأسيس (تمهيد الطريق) لشراكة يمكن أن تعد البرنامج لمنهج أكثر استدامة.

وفي هذا السياق، تم إجراء تغييرات من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة بدرجة أكبر. كما أُضيف نشاطان جديدان للمكون الأول من المكونات الثلاثة الرئيسية التي ورد ذكرها آنفا:

- بعثات مساعدات فنية لوكالات إنعاش الاستثمارات المتوسطية بناء على طلبها؛
- وضع أطقم العاملين بوكالات إنعاش الاستثمارات المتوسطية تحت تصرف فريق أنيما لفترة تتراوح ما بين ٦ و١٢ شهرا.

وعلاوة على ذلك، تم تمديد المشروع لفترة ٦ أشهر. ولذا فإنه سيستمر بدعم من المفوضية الأوروبية حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٣/برنامج التعاون الصناعي الأورو- متوسطي

عقد وزراء الصناعة بالشركاء الأورو- متوسطيين ال٢٧ في أيار /مايو ١٩٩٦ مؤتمرهم الأول في بروكسيل وأقروا «إعلان بروكسيل حول التعاون الصناعي بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة المتوسط». ويحدد الإعلان عدداً من أولويات العمل تتضمن إقامة إطار قانوني وإداري مشجع للاستثمار، تقوية المناطق الصناعية، دعم مراكز الخدمات المتخصصة، تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير شبكات إقليمية بين مديري المؤسسات الاقتصادية.

بناء على التوصيات المتعلقة بالتعاون الإقليمي في إطار مؤتمر وزراء الخارجية في شتوتجارت في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وتجربة السنوات الثلاث الأولى في مجال التعاون الصناعي الأورو- متوسطي، تم تنقية أساليب العمل والهياكل البرمجية.

وفي إطار الإستراتيجية الجديدة، تم تعريف المجالات ذات الأولوية ووضع البرامج الإقليمية للمجالات التالية ذات الأولوية :

- ❖ السوق الداخلية الأورو ـ متوسطية
- ❖ إنعاش الاستثمارات
- ❖ الابتكار الصناعي والتكنولوجي
- ❖ رفع مستوى الجودة

ويجري وصف البرامج الإقليمية الأربعة التي وُضعت في تلك المجالات (السوق الأورو ـ متوسطية ؛ أنيما ؛ الجودة الأورو ـ متوسطية ؛ التكنولوجيا والابتكار الأورو ـ متوسطي) في الأجزاء التالية، علاوة على مشروع دليل المستثمر المتوسطي على الإنترنت.

VI/ آثار نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب

لا شك أن لمحاولة نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب جملة من الآثار نذكر منها :

✓ أن استثمارات دول شمال المتوسط المباشرة في الجنوب تعتبر مصدراً جيداً للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية والتي تعتبر محوراً أساسياً لأي برنامج تنموي في الدول النامية، أين تستخدم رؤوس الأموال المستثمرة في تحقيق تمويل ديناميكي لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من المخاوف اتجاه الاستقلال الاقتصادي نتيجة الاعتماد المتزايد على هذا المصدر التمويلي من الخارج.

✓ تعد استثمارات دول شمال المتوسط مصدرا فعالا لنقل التقنيات التكنولوجية، الحديثة والمطورة إلى دول الجنوب حديثة التصنيع، وبالرغم من وجود طرق وقنوات أخرى يمكن من خلالها جلب الفنون التكنولوجية، خاصة فيما يتعلق بالعقود الإدارية والتراخيص، وكذلك البحوث والمنشورات العلمية، غير أن هذا لا يمنعها من استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تمثل الجدوى الاقتصادية

خاصة في مجال الصناعات الاستخراجية، ويجب مع ذلك توفير الحد الأدنى لتغطية أساليب النقل التكنولوجي عن طريق توفير الأيدي العاملة المؤهلة، واختيار أنسب لمجموعة المهندسين والفنيين للإشراف ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع من طرف مركز وطني للأبحاث والتطوير، وهكذا حتى تتمكن الدولة من استغلال التكنولوجيا ثم شرائها[٦].

✓ لا تشكل قضايا التبعية التكنولوجية والتكاليف المرتبطة بالنقل واستيراد التكنولوجيا عبئا ثقيلا على الدولة المستوردة إذا تم تحديد الضوابط والإجراءات التي يمكن تطبيقها، بما يساعد حاجياتها الأساسية عن طريق إنشاء مجلس متخصص يحدد اختيار ونوع التكنولوجيا الملائمة، والتخصص فيه بما يحقق الميزة النسبية للتكاليف المقارنة، وتشجيع الشركات الأجنبية للابتكار وسرعة التكيف مع التطورات الفنية الحديثة خلال فترة زمنية محددة.

✓ تساعد التكنولوجيا المستوردة في فتح أسواق جديدة للتصدير، خاصة عندما تكون للشركات الدولة التي تستثمر وتمارس أنشطة إنتاجية في دول تتحكم في أنواع بعض السلع مما يساعد في دفع معدلات التكوين الرأسمالي، من خلال زيادة عدد وقيمة المشاريع الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية، فضلا في المساعدة على إنشاء البنى القاعدية وتحديثها بما يلائم والتكنولوجيا المستوردة، من وسائل الاتصال حديثة والخدمات الضرورية كالمستشفيات والمدارس والمساكن، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدلات نمو الإنتاج الإجمالي، وخلق فرص للعمالة وتنمية الموارد البشرية واستغلالها بطريقة أمثل[٧].

٧/ مستلزمات نجاح المشاريع السابقة الذكر

من أجل نجاح البرامج المبرمة ضمن اتفاق الشراكة الأورومتوسطية يتطلب على دول جنوب المتوسط تحقيق جملة من الشروط نذكر منها :

١ـ مستلزمات التحديث التكنولوجي والإنتاج تتمحور حول الطاقة الرخيصة، والتعليم والتأهيل المهني الذي يساهم في خلق شريحة واسعة ومتنوعة من المهارات والكفاءات تتلاءم مع احتياجات النمو الاقتصادي والتنمية.

٢ـ تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتلاءم مع اقتصاديات الدول النامية وعلى هذا الأساس يجب العمل على تطوير الأساليب التكنولوجية المحلية، أو على الأقل بعض منها خاصة في الصناعات الحرفية، والتقليدية والتي تميز الطابع السائد في هذه الدول إذ من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الأساليب تعتبر بالية، ويجب إحلال التكنولوجيا المستوردة محلها بأسرع ما يمكن. فالاعتماد على تكنولوجيا ادخار رأس المال تعتبر كنوع من الاقتصاد في الكثافة الرأسمالية، لأنها تعتمد على اليد العاملة المحلية بنسبة أكبر، وتعد قطرية من الناحية الثقافية للمجتمعات لدى الدول النامية و غير أنها تتطلب خطة اقتصادية مدروسة.

٣ـ بالاعتماد على حقل اختبار واسع يتسم بالحذر عند الاستخدام ومفهوم الجماعة المحلية يتضح أكثر عند استخدام بعض أنماط التكنولوجيا لمواجهة مشكلة اقتصادية، إذ يساهم أفراد المجتمع بأقساط من الجهد والأموال عند محاولة تطوير[٨] الصناعات الناشئة.

٤ـ أهمية الانخراط في مجال الطاقة المتجددة، كالطاقة الهوائية وطاقة المياه، وعدم قصر الاختيارات على الطاقة المستنفذة التي يجب المحافظة عليها كموارد طبيعية، كما يجب المحافظة على البيئة.

٥ـ أهمية الاستثمار في القطاع الصحي الذي يشكو نقصا في توفر الإمكانات المادية والبشرية، بما يتواءم مع الاحتياجات الصحية، وكذلك يفتقد إلى البنى التحتية اللازمة للنهوض به.

٦ـ ضرورة الاستثمار في قطاعات البنى التحتية والتي توفر فرصا هامة وواعدة. ونؤكد في هذا المجال على ضرورة قطاع النقل وتطويره كرافد أساسي للتنمية والنمو.

تطوير النظام التعليمي بما يتواكب مع التطور العلمي والتكنولوجي، وإدخال التعليم الرقمي في المناهج الدراسية منذ الأطوار الأولى.

خاتمـــــة:

على ضوء ما سبق يمكن القول أن فرصة النهوض الاقتصادي والتكنولوجي لدى دول منطقة الجنوب لا تزال قائمة خاصة إذا استغلت على أحسن وجه، إلا أنه يفترض فيها عدم الاعتماد الكلي على استيراد هذا النهوض من الشركاء الأجانب، بل عليها توظيف هذا التعاون لصالحها مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأنها تمتلك من المقومات في هذا المجال ما يسمح لها باللحاق بالركب المتقدم إذا أخلصت النية وصحت الإرادة السياسية والاقتصادية.

الهوامش:

1- Jean-Claud Pasty:Nouveaux Savoirs, Nouveaux Emplois:Les effets des nouvelles techniques, un défi à relever dans le cadre du partenariat euro -méditerranéen, p5

٢- معين حمزة، «التمويل العربي للبحث العلمي التجربة الأوروبية» موقع:
www.rabschool.org/s

٣- جمال الدين بيومي، مصر والاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، العدد١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٩٦

٤ – تقرير المفوضية الأوروبية، مذكرات إعلامية أورو- متوسطية، الشراكة الأورو- متوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ص ص ٧١، ٧٤ مستخرج من الموقع:
http://europa.eu.int/comm/europeaid/projects/med/regional_en.htm

٥- عبد السلام أبوقحف، مقدمة في الأعمال الدولية، جمهورية مصر العربية، مكتبة الشعاع الطبعة الرابعة، سنة١٩٩٨ .

٦، ٧- محمد عبد الشفيع عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغرب، بيروت دار الطليعة الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٩، ص ٢٣٢ .

٨ - فيصل ياشير، المتوسط في الثورة التكنولوجية، سلسلة المتوسط في السياسة الدولية، بيروت، دار الفارابي، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦، ص.١٣٣ .